



أحمد آل حيدر

الحضور يتابعون الكلمات في الوقفة التضامنية بمقر جمعية «وعد»



رضي الموسوي يلقي كلمة أثناء الوقفة التضامنية مع مجموعة «الرموز»

«التميز» تصدر أحكامها النهائية اليوم...

قوى سياسية وحقوقية وقانونية تتضامن مع «مجموعة الـ 21»

■ أم الحصم - حسن المدحوب

دعت قوى سياسية وحقوقية وقانونية في وقفة تضامنية مع المجموعة المعروفة بـ «الرموز الـ 21» إلى «الإفراج عنهم، باعتبارهم معتقلي رأي مارسوا ذلك بطريقة سلمية».

وتأتي الوقفة التضامنية مع القيادات السياسية والنشطاء والحقوقيين المذكورين، والتي أقيمت في مقر جمعية وعد في أم الحصم أمس الأول السبت (5 يناير/ كانون الثاني 2013)، في الوقت الذي تصدر محكمة التمييز أحكامها النهائية في قضيتهم اليوم الإثنين (7 يناير 2013).

وفي كلمة الجمعية، قال القائم بأعمال الأمين العام لجمعية وعد، رضى الموسوي «لقد قامت هيئة الدفاع بجهود كبيرة جبارة من أجل كشف حقيقة ما حصل في بلادنا منذ الرابع عشر من فبراير/ شباط 2011 وأثناء وبعد إعلان حالة السلامة الوطنية».

وأضاف «كانت هيئة الدفاع تصل الليل بالنهار في سباق مع الوقت من أجل إجلاء الغبار وإظهار الحقيقة كما هي دون تزيف مستندة أولاً إلى الضمير الحي الذي كان حاضراً على الدوام مع هذه الكوكبة التي هي فخر للبحرين وقيمة مضافة كبيرة في الحقل القانوني».

وأردف الموسوي «لقد تأثرت هيئة الدفاع وعملت في ظروف صعبة تتمثل في عدم تمكن أعضائها من القيام بواجبهم المهني بما فيه عدم مقابلة المتهم، وهي أصول مركزية في عملية التقاضي ونص عليها الدستور في مادته العشرين في فقرته (ج) التي تنص على أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقاً للقانون».

ولأن جميع مراحل التحقيق تعني منذ لحظة القبض على المتهم، فإن القيادات والشخصيات السياسية والحقوقية قد تم مصادرة حقهم الدستوري بشكل صريح عندما لم يتمكنوا هيئة الدفاع من الحضور منذ اللحظة الأولى للاعتقال والتحقيق».

وإسقاط جميع التهم عن معتقلي الرأي، وتعويض جميع المعتقلين وأسرى الشهداء ومن تعرضوا للتعذيب والشروع الفوري في تنفيذ مبدأ العدالة الانتقالية».

كما طالب «بوقف جميع الحملات الإعلامية الحكومية وشبهه التي تشجع الفتنة الطائفية، وتقوم بعمليات تشويه وتشهير في المعارضة السياسية والمعتقلين والمدافعين عن حقوق الإنسان».

وختم الموسوي بقوله «نريد الحرية والديمقراطية والعدالة والمواطنة المتساوية، وهذا بالضبط الذي ناضل ويناضل من أجله إبراهيم شريف الأمين العام لجمعية وعد وباقي القيادات والشخصيات الحقوقية».

وفي كلمة أهالي المعتقلين، قال مرتضى نجل الشيخ عبدالجليل المقداد «لقد مر 21 شهراً على اعتقال الرموز بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم، ووقوفهم إلى جانب الشعب وفق المبدأ الدستوري «الشعب مصدر السلطات جميعاً».

وأضاف «ننقل لكم قلقنا وعائلة عائلة الناشط حسن مشيمع على حالته الصحية، فقد كان متعافياً من المرض عندما عاد إلى البحرين في 2011، إلا أن الأعراض بدأت تظهر عليه مجدداً، وحاولت عائلته معرفة حقيقة الأمر، إلا أن السلطات أخبرتهم أنه تعافى، غير أنه لاحقاً أُخبر عن وجود غدة سرطانية في الحوض، وأجريت له عدة فحوصات إلا أنها لم تستكمل، وكان له فحص تمهيداً لإزالة هذه الغدة ومعرفة عما إذا كانت هذه الغدة حميدة أو لا، ومع زيارة الوفد الأوروبي للبحرين تم إخبار مشيمع أن العملية ستجرى له بعد يومين، ولاتزال عائلته تتقرب النتائج الطبية للفحوصات والعملية».

فيما تكلم عضو المرصد البحريني لحقوق الإنسان المحامي محمد التاجر عن تجربته في المعتقل مع عدد من المعتقلين من المجموعة المذكورة، أما المحامية جليلة السيد فبينت في كلمة بالنيابة عن هيئة الدفاع عن المجموعة موقف الهيئة من مجريات المحاكمة.

كما ألقى ممثلو جمعيات الوفاق، التجمع القومي، الإخاء كلمات أيدوا فيها تضامنهم مع هؤلاء المعتقلين، والتأكيد على أنهم معتقلو رأي.

ومرافعات عادية، بل كانت وقفة تاريخية تذكر بمحاكمة قيادات هيئة الاتحاد الوطني في خمسينات القرن الماضي، وضعت النقاط على الحروف وكملت مرافعات هيئة الدفاع، حيث حشر المعتقلون خصومهم في زوايا ضيقة هي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان عندما كشفوا عما تعرضوا له منذ فجر الأول لاعتقالهم، مروراً بالتعذيب النفسي والجسدي طوال الشهور التي سبقت، وأثناء، نظر الدعوى في المحكمة العسكرية».

وقدم الموسوي شكره إلى «كل من وثق بالصوت والصورة للانتهاكات الفظيعة، وخصوصاً توثيق عمليات القتل التي تمت والاعتداءات التي تذكر بأبشع الصور التاريخية من الانتهاكات وأخرها توثيق الصفحة التي تعرض لها الشاب حيدر عبد الرسول وابنه، فلولا التوثيق الذي دفع بعض الشباب حياتهم كما هو حال الإعلامي المصور أحمد إسماعيل، والاعتقال الذي تعرض له الكثير من المثقفين الأبطال».

ولفت إلى أنه «لولا التوثيق لجرى الإفلات من الكثير من الانتهاكات الصارخة، لكن وعي شعبنا قطع الطريق عليهم، رغم أن هناك انتهاكات فظيعة تصل حد القتل خارج القانون في داخل السجون، فتجيب للجنود المجهولين الذين فضحوا الكثير من الانتهاكات الصارخة».

وأضاف «نحن لا نطالب بالمستحيل، نطالب بحقوقنا المشروعة كبشر يجب أن نعيش بحرية وكرامة في وطن لا يرحف فيه الأمل، نطالب بتنفيذ الحكم التزماته التي أعلنها أمام العالم إزاء توصيات بسبوني وجنيف، نطالب بحكومة راشدة، وبسلطة تشريعية تمثل إرادة الشعب وليست صورية».

وتابع «نطالب بالديمقراطية الحقيقية التي لا تأتي إلا في الدولة المدنية الديمقراطية التي تحترم كل مكوناتها المجتمعية وتعتمد المواطنة المتساوية سلوكاً مترجمه على الأرض».

وجدد المطالبة «بتنفيذ كامل وصادق لتوصيات اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق وتقديم المعندين للعدالة ومحاسبتهم من خلال لجنة مستقلة محايدة غير حكومية تشرف عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان

هروب من مسؤولية، بل نحن أمام وقائع دامغة تدعمها أدلة موضوعية تم فحصها قانونياً من فريق دولي تنق وتعدت به الديمقراطية العريقة وجلبه رأس الدولة الملك ووافق على توصيات اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق».

وكرر «نحن أمام توصيات أممية واضحة تم أيضاً فحصها بمجاهر عشرات الدول في مجلس حقوق الإنسان بجنيف في مايو/ أيار وسبتمبر/ أيلول 2012، وفي الوقت الذي أمنت فيه المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية بأن خطاباً جلاً يجري في البحرين ويجب تداركه».

وأكد «نحن لا نرى إلا ما رآه السيد محمود شريف بسبوني رئيس اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق وواقفه عامل البلاد على ما ذهب إليه من أن الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) الأخ إبراهيم شريف وصحبه هم سجناء رأي يجب الإفراج عنهم فوراً، هكذا، وبدون تأخير أو فلسفة للقتل البطيء بالتعذيب والإهانات أو القتل بالرصاص الحي أو المطاطي أو الشوزن، أو حتى يقابل الغاز المسيلة للدموع التي تطلق مباشرة إلى الأجزاء أو مباشرة داخل المنازل، أو حتى بإهمال علاج المعتقلين كما يحصل للناشط حسن مشيمع، ونحن نحمل الجهات التي تعتقله مسؤولية الحفاظ على حياته ونطالبها بإرساله للخارج للعلاج».

وتابع «كانت المحاولات مستمرة ودؤوبة لتحويل هذه القضية إلى المنحى الطائفي، مع من؟ مع إبراهيم شريف السيد الذي هو أمين عام تنظيم سياسي وطني ديمقراطي علماني يؤمن بأن الدين لله والوطن للجميع، وهو القادم من تربة حركة القوميين العرب وحركة هيئة الاتحاد الوطني والجهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والحركة الثورية في الخليج والجهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي فالجهة الشعبية في البحرين وصولاً إلى جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)».

وأفاد «لم تكن إفادات ومرافعات القادة والشخصيات الحقوقية أمام محكمة الاستئناف العليا بتاريخ (5 يونيو/ حزيران 2012) إفادات

أب يطالب بتمكين ابنه المعتقل من تقديم امتحاناته الجامعية

ويدرس تقنية المعلومات، ومن حقه وإن كان معتقلاً أن يسمح له بتأدية الامتحانات في أقل تقدير، فلماذا يرفض القاضي».

وأضاف أنه تم الإفراج عنه وابنه في الثاني من شهر يوليو/ تموز 2011، مستدركاً أنه تم الاحتفاظ على قضيتهم هو فيما استمرت محاكمة ابنه.

وتابع بأن المحكمة أصدرت حكمها بسجن حمزة 6 شهور، فيما قدم المحامي طلباً لمحكمة الاستئناف والتي أيدت الحكم ومن ثم طعن المحامي في السابع والعشرين من الشهر الماضي في الحكم ورفض الطعن وتم اعتقال حمزة لتنفيذ العقوبة من قاعة المحكمة على حد قوله.

وقال الأب: «ابني من الطلبة المتفوقين منذ بداية مشواره الدراسي في المدرسة ومن ثم في الجامعة

لاعتقالي أنا وتفاجأنا فيما بعد بتوجيه تهم لابني تتعلق بأحداث الجامعة على رغم عدم علاقته بها».

وأضاف أنه تم الإفراج عنه وابنه في الثاني من شهر يوليو/ تموز 2011، مستدركاً أنه تم الاحتفاظ على قضيتهم هو فيما استمرت محاكمة ابنه.

وتابع بأن المحكمة أصدرت حكمها بسجن حمزة 6 شهور، فيما قدم المحامي طلباً لمحكمة الاستئناف والتي أيدت الحكم ومن ثم طعن المحامي في السابع والعشرين من الشهر الماضي في الحكم ورفض الطعن وتم اعتقال حمزة لتنفيذ العقوبة من قاعة المحكمة على حد قوله.

وقال الأب: «ابني من الطلبة المتفوقين منذ بداية مشواره الدراسي في المدرسة ومن ثم في الجامعة

■ الوسط - زينب التاجر

طالب والد المعتقل الطالب الجامعي حمزة أحمد يوسف (23 عاماً) بتمكينه من تقديم امتحاناته الجامعية حفاظاً على مستقبله الدراسي وذلك بعد أن تم الحكم عليه بالسجن لـ 6 شهور على خلفية الأحداث السياسية الأخيرة.

وتحدث الأب إلى «الوسط» عن تفاصيل اعتقال ابنه، لافتاً إلى أنه في مطلع شهر أبريل/ نيسان لعام 2011 تم مصادرة منزلهم من قبل قوات الأمن لاعتقاله شخصياً بصفته مدير إحدى المنديات، فيما قال: «لقد تم اعتقال ابني أيضاً معي على رغم كونه غير متهم أو مطلوباً على ذمة أية قضية، وقوات الأمن كانت قد قصدت منزلي

وفاة شخص وإصابة آخر بتدهور سيارة بمنطقة حفيرة

■ حفيرة - محور الشؤون المحلية

لقي شخص أمس الأحد (6 يناير/ كانون الثاني 2013) مصرعه وأصيب آخر مرافق له بإصابات متفرقة إثر تدهور السيارة التي يقودها أحدهما بالقرب من شارع الملك حمد في منطقة حفيرة.

وفتحت الإدارة العام للمرور التحقيق في ظروف وملابسات وقوع الحادث الذي خلف أضراراً جسيمة بالسيارة، فيما تولت رافعة إزاحة السيارة وانتشالها من موقعها إذ سلمت إلى الجهات المختصة في المرور لاستكمال الإجراءات اللازمة بوقوع مثل هذه الحالات.



المرور يعاين السيارة عقب الحادث بمنطقة حفيرة



عائلة اللاعب ميرزا ترفع صور البطولات التي حققها في مشاركاته الرياضية

عائلة محكوم تعتصم بالمصلى للمطالبة بالإفراج عنه

■ المصلى - محمد الجدحفي

اعتصمت عائلة بحرينية مساء أمس الأحد (6 يناير/ كانون الثاني 2013) في قرية المصلى للمطالبة بالإفراج عن ابنها اللاعب محمد ميرزا (38 عاماً) والمحكوم في قضية ما بات يعرف باختطاف صالح مشعان.

وحملت عائلة المحكوم صوراً للبطولات التي قام بتمثيل البحرين ورفع اسمها فيها، ودام الاعتصام قرابة الساعة، وطالبت العائلة فيه بالإفراج الفوري عنه وذلك بعد أن عدلت المحكمة في آخر جلسة العقوبة بحقه من 15 عاماً إلى 10 أعوام، مؤكداً أن الشاب محمد بريء من التهم المنسوبة إليه وهو أساساً رياضي ولا علاقة له بالسياسة.